سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 48.22 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 39 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 22ر48 دولار أمريكي مقابل 83ر47 دولار للبرميل في تداولات امس الأول الخميس وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول امس الجمعة بفعل التفاؤل بين المستثمرين بأن (أوبك) ستوافق على تمديد اتفاق خفض الإنتاج الهادف إلى التخلص من تخمة المعروض بالأسواق العالمية للنصف الثاني من هذا العام.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 27 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 71ر51 دولار كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي الخفيف 18 سنتا ليصل إلى 15ر49 دولار.

أكد التقرير أن الموقف الحكومي ضعيف وهو أمر لا جدال حوله

«الشال»: الحكومة تواصل الهدر في نفقاتها

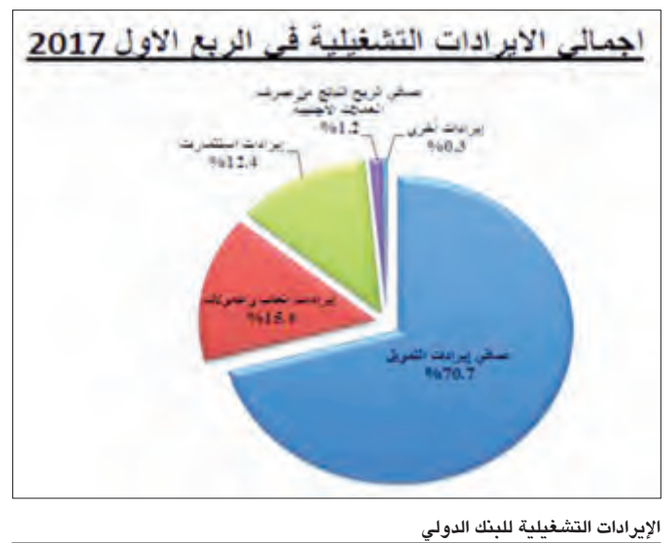

الإيرادات التشغيلية للبنك الدولي

البيان	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	2016/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	1,910,370	1,782,113	128,457	%7.2
مجموع المطلوبات	1,657,495	1,535,937	121,558	%7.9
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	249,821	243,022	6,799	%2.8
مجموع الإيرادات التشغيلية	15,809	15,310	499	%3.3
مجموع المصروفات التشغيلية	6,734	6,450	284	%4.4
المخصصات	1,203	2,044	(841)	%41.1-
القروض	346	279	67	%24.0
صافي الربح	7,010	6,737	870	%13.0
المؤشرات				
* العائد على معدل الموجودات	%1.6	%1.5		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%12.1	%11.0		
* العائد على معدل رأس المال	%29.4	%26.0		
ربحية السهم الواحد (فلس)	8.1	7.2	0.9	%12.8
أقل سعر السهم (فلس)	238	196	42	%21.4
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	7.3	6.8		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.0	0.8		

المؤشرات المالية للبنك الدولي

	القطاع العقاري	199.2	202.0	(1.4)	195.8	1.7
22	مجموعة الصناعات الوطنية	109.0	107.2	1.7	109.0	0.0
23	صناعات الغرب والتغليف	738.7	783.9	(5.8)	618.1	19.5
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	175.9	183.9	(4.4)	149.9	17.3
25	العقارات والخدمات العمرية	36.7	37.3	(1.6)	39.1	(6.1)
	القطاع الصناعي	192.9	199.8	(3.5)	172.4	11.9
26	السلع الكويتية	878.8	941.6	(6.7)	778.4	12.9
27	الغاز الكويتية	137.5	137.5	0.0	145.8	(5.7)
28	المخازن العمومية	2,406.1	2,445.0	(1.6)	2,406.1	0.0
29	بتروكيمرين	634.8	666.0	(4.7)	541.1	17.3
30	شركة المطاحن القابضة	13.5	15.0	(10.0)	11.1	21.6
	قطاع الخدمات	885.2	916.1	(3.4)	822.1	7.7
31	النقل والتجارة الدولي	170.0	173.3	(1.9)	178.3	(4.7)
32	دار المعدة الهندسية	90.0	92.0	(2.2)	89.0	1.1
33	الكويتية للأغذية الأمريكان	2,424.0	2,384.6	1.7	2,561.9	(5.4)
	قطاع الأغذية	839.8	828.4	1.4	887.2	(5.3)
34	الشارقة للإنشاءات والتنمية الصناعية	175.0	175.0	0.0	358.3	4.7
35	بنك الخليج	310.5	354.8	(12.5)	302.4	2.7
36	بنك أبوظبي الوطني	625.4	588.6	6.3	551.8	13.3
	الشركات غير الكويتية	229.9	235.8	(2.5)	222.6	3.3
	المؤشر العام	382.3	388.0	(1.5)	363.0	5.3

جدول توضيحي

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان	الأسبوع السابع عشر 2017/04/26	الأسبوع السادس عشر 2017/04/20	التغير %
عدد أيام التداول	4	5	
مؤشر الشال (قيم 36 شركة)	382.3	388.0	-1.5%
مؤشر السوق (أسعار)	6,854.3	6,813.5	0.6%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	76,603,889	133,327,744	
المعدل اليومي (د.ك)	19,150,972	26,665,549	-28.2%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	700,443,567	1,445,481,141	

اداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

	اسم الشركة	يوم الأربعاء 2017/04/26	يوم الخميس 2017/04/20	الفرق %	الإقفال 2016	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	400.3	400.3	0.0	362.9	10.3
2	بنك الخليج	201.5	203.2	(0.8)	195.0	3.3
3	البنك التجاري الكويتي	365.9	398.7	(8.2)	349.7	4.6
4	البنك الأهلي الكويتي	203.0	199.7	1.7	196.4	3.4
5	بنك الكويت الدولي	258.4	265.7	(2.7)	214.7	20.4
6	بنك الإمارات المتحد	408.9	399.4	2.4	361.0	13.3
7	بنك برقان	297.9	307.2	(3.0)	283.4	5.1
8	بيت التمويل الكويتي	1,183.1	1,223.5	(3.3)	1,172.1	0.9
	القطاع البنكي	407.6	412.9	(1.3)	379.3	7.5
9	التسهيلات التجارية	116.9	121.3	(3.6)	112.6	3.8
10	الاستثمارات المالية	358.6	358.6	0.0	251.3	41.9
11	الاستثمارات الوطنية	130.9	133.4	(1.9)	119.5	9.5
12	مشاريع الكويت القابضة	924.8	913.7	1.2	1,114.2	(17.0)
13	أسواق المقاولة والاستثمار	62.2	62.9	(1.1)	52.6	18.1
	قطاع الاستثمار	287.6	287.6	0.0	311.7	(7.7)
14	الكويت للتأمين	54.7	54.7	0.0	61.7	(11.3)
15	الخليج للتأمين	313.6	313.6	0.0	382.1	(17.9)
16	الأهلية للتأمين	180.2	191.5	(5.9)	170.9	5.4
17	وربة للتأمين	75.4	75.4	0.0	83.6	(9.8)
	قطاع التأمين	131.2	134.0	(2.1)	145.0	(9.5)
18	عقارات الكويت	95.2	103.4	(7.9)	100.1	(4.9)
19	أعيان للإجارة	163.5	203.9	(10.0)	191.7	(14.3)
20	الوطنية العقارية	248.1	233.9	3.9	238.5	1.9
21	المصالحة العقارية	1,514.4	1,514.2	0.3	1,433.4	7.0

جدول توضيحي

المعدل اليومي (أسهم)	175,110,892	289,096,228
عدد الصفقات	16,075	28,403
معدل اليومي لعدد الصفقات	4,019	5,681

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	9,325,792	12.2%
شركة هيومن سوفت القابضة ش.م.ك مقفلة	5,948,501	7.8%
شركة الامتياز للاستثمار ش.م.ك مقفلة	5,591,049	7.3%
بنك الكويت الوطني	5,287,576	6.9%
شركة عقارات الكويت	4,364,197	5.7%
الإجمالي	30,517,115	39.8%
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع البنوك	23,500,656	30.7%
قطاع العقار	16,866,114	22.0%
قطاع خدمات مالية	15,898,368	20.8%
قطاع الصناعة	11,637,280	15.2%
قطاع الاتصالات	3,907,150	5.1%

	الأسبوع السابع عشر 2017/04/26	الأسبوع السادس عشر 2017/04/20
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	8	3
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	21	22
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	7	11
اجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	36	36

المعدل اليومي للأسهم

- القوانين المقترحة في مجلس الأمة تنكر أن سوق النفط فقد نحو 60 بالمئة من أسعاره
- «ظاهرة» انسحاب الشركات من البورصة تطور «ايجابي» ولصالح السوق
- الاقتصاد العالمي ينمو بنحو 3.5 بالمئة .. وانخفاض كبير لنمو الاقتصاد الكويتي
- «الدولي» يحقق 7.61 مليون دينار ارباحاً خلال الربع الأول من العام الحالي

تحدث تقرير الشال الاسبوعي والذي صدر امس السبت عن العجز المالي حيث قال لم نقم بحصر عدد الإقتراحات بقوانين في مجلس الأمة التي تفرض الإبقاء على أسعار السلع والخدمات كما كان مستواها قبل ركود سوق النفط في خريف عام 2014، ولكنها برقمين، أي أكثر من 10، ذلك معناه حالة عامة من إنكار أن سوق النفط فقد نحو 60% من مستوى أسعاره، وأن ذلك الانخفاض في أسعار النفط حقيقة طويلة الأمد هذه المرة. والحجج الداعمة لمثل هذا التوجه هي، أولاً، أن العجز المالي ليس حقيقي وإنما دفتري، وثانياً، تشكيك بدستورية إجراءات تعديل الأسعار، وثالثاً، هي ذلك الجدل الذي لا ينتهي حول هدر الحكومة في نفقاتها، والأخير في تقديرنا هو أقوى الحجج وهو للأسف صحيح. ونجاح تمرير تلك الإقتراحات بقوانين يملك زخماً أكيداً لأنها مقدمة من كل ألوان الطيف السياسي في مجلس الأمة، رغم هوة الخلاف الشاسعة بينهم، بينما خطورتها كامنة بأن إستدامة مثل هذا الوضع للمالية العامة مستحيل، وثمنها سوف يدفعه مستقبلاً الغالبية الساحقة من الناس العاديين.

وتنحصر أهداف هذه القوانين في إلغاء زيادة أسعار أو نوايا زيادة السلع أو الخدمات العامة مثل البنزين أو وحدة الكهرباء، وأخيراً، إمتد الأمر إلى فائدة قروض المتقاعدين والضغط لخفض سني التقاعد. ولأن إهتمامنا وإختصاصنا هو الجانب المالي والاقتصادي، نود التأكيد على حقيقة أن الموقف الحكومي ضعيف هو أمر لا جدال حوله، وأن الدفاع عن خفض الضرائب السلبية –الدعوم– من دون حصافة في إستخدام الأموال، يجعلها دائمة التراجع. ولكننا نفترض أيضاً، بأن الحكومة ليست الدولة، وأن الحفاظ على ديمومة الدولة هو مسئولية الجميع، لذلك من المفروض خوض عملية إصلاح على جبهتين، إصلاح جوهري لجانب النفقات

بحساب عسير لهدر الحكومة، وتعزيز تدريجي لجانب الإيرادات، والأهم هو بعض الترشيد في جانب الإستهلاك مادمنا ننشد إستدامة الدولة.

وفي بدايات الألفية الثالثة، قدم نصح قاطع للسلطتين التنفيذية والتشريعية، بأن زمن الإصلاح هو الآن، أي في زمن رواج سوق النفط، ولو إستمعنا إلى ذلك الرأي، ومن أطراف عديدة، لما تعدت النفقات العامة حاجز الـ8 مليار دينار كويتي بحلول عام 2015. ذلك لو تحقق، لأصبحت الكويت في منأى عن مأزق عجز المالية العامة الحالي، وكانت إستدامة المالية العامة ممكنة عند مستوى أسعار النفط الحالية وأدنى، ولكانت الكويت حالياً أقرب إلى وضع النرويج المالي. ذلك كله بات تاريخ، لن يجدي التحسر عليه، ولكن الأخطر هو، أن تقاعس الحكومة عن وقف هدر النفقات، ومقترحات القوانين الشعبوية التي يتبناها مجلس الأمة، يدفعان بإتجاه أوضاع فنزويلا السيئة، والخلاف في بلوغها كامن في التوقيت، وهل هو عقد أو عقدين أو ثلاثة من الزمن. وحتى لا تتكرر خطيئة بدايات الألفية الحالية، لابد من أخذ إستراحة، يكلف خلالها طرف محايد بعمل إسقاطات على الأرقام، بعدها لا بأس من إتخاذ أي قرار وفي أي إتجاه، إن كانت القناعة هي ضمان إستدامة المالية العامة للبلد ومعها إستقراره مهما كانت سياساته المالية.

انسحاب الشركات

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر امس السبت أنه يدور جدل مستحق حول إنسحاب شركات مدرجة من السوق الرسمي في البورصة، ونظراً لارتفاع عدد تلك الشركات المنسحبة أو تلك الراغبة في الإنسحاب، يغلب على ذلك الجدل وصم تلك الظاهرة بأنها توجه سلبي. وقمنا من جانبنا برصد لتلك الظاهرة بدءاً من تاريخ 2011/04/21 وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد الشركات المدرجة أقصاه، عند 217 شركة مدرجة، ورغم أن أي حكم قاطع حول هذه الظاهرة قد لا يكون دقيق، إلا أننا لازلنا نعتقد أنها تطور إيجابي ولصالح البورصة على المدى المتوسط.

وحتى تاريخ إعداد التقرير، بلغ عدد الشركات المدرجة التي انسحبت 42 شركة، وتلك التي حدد موعداً لإنسحابها 9 شركات، ليبلغ مجموعها 51 شركة، بينما أدرجت في السوق منذ ذلك التاريخ أيضاً، 8 شركات. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي إنسحبت عند إنسحابها إضافة إلى تلك الشركات المقرر إنسحابها كما هي قيمتها في 2017/03/31، نحو 1.308 مليار دينار كويتي، أي 4.6% من القيمة السوقية لكل السوق كما في نهاية الربع الأول من عام 2017، بينما نسبتها إلى العدد بتاريخ الذروة تبلغ 23.6%، أي أن معظمها شركات صغيرة، ومعظمها غير سائلة، وخاسرة. ضمنها نحو 6 شركات لا تنطبق عليها كل العناصر السلبية المذكورة، فقد تكون كبيرة نسبياً، أو رابحة، أو حتى الإثنين، ولكنها لسبب ما، ليست سائلة وسعرها السوقي هابط من دون مبرر، بما ينتفي معه الغرض من إدراجها، لذلك كان قرار انسحابها.

وفي المقابل، أدرجت في السوق 8 شركات فقط، ولكن، قيمتها السوقية كما في نهاية الربع الأول من العام الجاري، كانت 1.292 مليار دينار كويتي، وهي قيمة مساوية تقريباً لقيمة كل الشركات المنسحبة أو تلك الراغبة في الإنسحاب، وسيولة أسهمها أعلى من سيولة تلك الشركات أيضاً. ورغم كثرة الإنسحابات التي تمت، ظل عدد الشركات المدرجة الآن 178 شركة، ينخفض إلى 169 شركة خلال العام الجاري ما لم تدرج شركات جديدة بعد إنسحاب الشركات الراغبة في الإنسحاب، ويبقى ثاني أعلى عدد للشركات المدرجة في الإقليم بعد السوق السعودي الذي يشمل 176 شركة.

ويبدو أن شركة البورصة قد بدأت بداية جيدة، وربما جاء داعماً لها ارتفاع سيولتها منذ بداية العام الجاري حتى الآن، وإنسحاب الشركات الصغيرة والخطرة، يفترض أنه يقلل من مخاطر التعامل في البورصة ويزيد مستوى الثقة في تعاملاتها، ولا نعتقد بضرورة مقاومته رغم أنه يعني خسارة بعض الإيرادات على المدى القصير. والجهد الإيجابي يفترض أن ينحصر بإبدال الشركات المنسحبة بإقناع شركات كبيرة ومليئة بالإدراج في البورصة، ومن التجربة الأخيرة، كان واضحاً أن ثقل 8 شركات جديدة الإدراج كان مساوياً لثقل 51 شركة مدرجة منسحبة أو في الطريق إلى الإنسحاب.

صندوق النقد

تناول تقرير الشال الاسبوعي والذي صدر امس السبت تقرير صندوق النقد الدولي الصادر بتاريخ 2017/04/18 حول النمو الاقتصادي، في أرقامه بعض التفاؤل، حيث يتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو في عام 2017 بنحو 3.5% ارتفاعاً من معدل نمو بنحو 3.1% في عام 2016، ويستمر زخم النمو متصاعداً وبنحو 3.6% في عام 2018. والارتفاع المتوقع في معدلات النمو سوف يشمل الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة والدول متدنية الدخل، ومحرك ذلك النمو هو التحسن في قطاعي الصناعة والتجارة. الاقتصادات المتقدمة سوف ترفع معدلات نموها من 1.7% في عام 2016، إلى 2% في كل من عامي 2017 و2018، أعلاها نمو هو الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم، وبنحو 2.3% و2.5% في عامي 2017 و2018 على التوالي. والاقتصادات الناشئة والنامية سوف ترفع معدلات نموها من 4.1% في عام 2016 إلى 4.5% و4.8% في عامي 2017 و2018 على التوالي، والدعم الرئيس سوف يأتي من النمو الاستثنائي للاقتصاد الهندي بنحو 7.2% و7.7% في عامي 2017 و2018. المفارقة هي في توقعات إستمرار فقدان الاقتصاد الصيني لهامش من معدلات نموه لتهبط من مستوى 6.7% في عام 2016، إلى 6.6% في عام 2017 وإلى 6.2% في عام 2018، وإن كان راسمو السياسة الاقتصادية في الصين يعتقدون بتحقيق معدلات نمو أعلى.

تلك النظرة المتفائلة للنمو الاقتصادي لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي عن عام 2017، فالبحرين وحدها، ورغم العجز الكبير في حسابها الجاري 3.6%– من الناتج المحلي الإجمالي– عدلت معدلات نموها إلى الأعلى من 1.8% في تقرير سابق إلى 2.3% في التقرير الحالي. وأبقى التقرير معدلات النمو ثابتة في تقريره السابق والحالي لكلاً من السعودية وقطر، للسعودية ضعيف وبمعدل 0.4% للعام الجاري، وقطر حافظت على أعلى معدلات النمو ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وبحدود 3.4% في التقريرين. الدول الثلاث الأخرى، تم خفض معدلات النمو المتوقعة لها في عام 2017، أدنى خفض طال الإمارات، أو من 2.5% في التقرير السابق إلى 1.5% في التقرير الحالي، ولعُمان من 2.6% إلى 0.4% فقط في التقرير الحالي. الكويت وحدها، وأسوة بكل المؤشرات الأخرى التي تخلفت بها، طالها أعلى نصيب من التخفيض، فبينما كانت توقعات التقرير السابق تشير إلى نمو بنحو 2.6%، تحولت توقعات التقرير الحالي إلى نمو سالب بنحو 0.2%–.

وكل العوامل الأخرى التي ساهمت في ضعف نمو دول مجلس التعاون الخليجي تنطبق على الكويت، فضعف أسعار النفط عامل، وحالة عدم الإستقرار في المنطقة عامل آخر، ولكن، تحول الكويت إلى النمو السالب في تقديرنا ناتج عن عجزها في تبني أي سياسات إصلاح مالي واقتصادي. وحتى تلك الخطوات الخجولة والمتواضعة التي اتخذتها في طريق الإصلاح، إما تم التخلي عنها أو في الطريق، هذا إلى جانب تخلفها في مؤشر مدركات الفساد وبيئة ممارسة الأعمال والتنافسية والشفافية، ولابد من حد أدنى من الوعي والقلق تجنباً لبعض مخاطر المستقبل.

الكويت الدولي

لفت تقرير الشال الاسبوعي الصادر امس السبت إلى نتائج اعمال بنك الكويت الدولي حيث قال أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 7.61 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 879 ألف دينار كويتي، ومسجلاً نسبة ارتفاع بلغت نحو 13%، مقارنة بنحو 6.73 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بنحو 41.1%، وارتفاع إجمالي الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات بنحو 1.2%.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وبنحو 389 ألف دينار كويتي، أو بنسبة 2.5%، وصولاً إلى نحو 15.9 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 15.51 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016، وذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات استثمارات بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 12.4% من إيرادات التشغيل)، مقارنة بنحو 420 ألف دينار كويتي (أي نحو 2.7% من الإجمالي). بينما انخفضت باقي بنود الإيرادات التشغيلية بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 13.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 15.1 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 284 ألف دينار كويتي، أو بنسبة 4.4%، وصولاً إلى نحو 6.73 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 6.45 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2016، وذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين بنحو 360 ألف دينار كويتي، حين بلغ نحو 4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 3.63 مليون دينار كويتي. وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 841 ألف دينار كويتي، أو ما نسبته 41.1%، كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 1.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.04 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 45.4%، بعد أن بلغ نحو 40.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 64.5 مليون دينار كويتي ونسبته 3.5%، ليصل إلى نحو 1.911 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 1.846 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 128.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 7.2%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ نحو 1.782 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 29.6 مليون دينار كويتي، أي نحو 2.3% وصولاً إلى نحو 1.298 مليار دينار كويتي (67.9% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.268 مليون دينار كويتي (68.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 9.6%، أو نحو 113.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.185 مليار دينار كويتي (66.5% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 80.8% مقارنة بنحو 79.6%. بينما انخفض بند المستحق من بنوك بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، أو بنحو 1%، وصولاً إلى نحو 389.4 مليون دينار كويتي (20.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 393.3 مليون دينار كويتي (21.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وانخفض بنحو 12.4%، أي نحو 55.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 444.6 مليون دينار كويتي (24.9% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 66.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4.2% لتصل إلى نحو 1.657 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.591 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحققت ارتفاعاً بنحو 121.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 7.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 86.8% مقارنة بنحو 86.2%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.1%، مقارنة بنحو 11%، وارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 29.4%، مقارنة بنحو 26%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.6% مقارنة مع نحو 1.5%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 8.1 فلس مقارنة بنحو 7.2 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 7.3 مرة، مقارنة مع نحو 6.8 مرة. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنسبة 21.4%، مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2016، مقابل ارتفاع أقل لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 12.8% عن مستواها في نهاية مارس 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1 مرة مقارنة مع 0.8 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.